مصطفى الثالث ، السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ م ــ ١٧٨٩م) . في محاولات الاصلاح ، ثم السلاطين سليم الثالث (١٧٨٩ م ــ ١٨٠٧ م) . ومصطفى الرابع (١٨٠٧ م ــ ١٨٠٨ م) ــ ومحمود الثاني (١٨٠٨ م ــ ١٨٣٩ م) . وكان الاخير هو علم الاصلاح العثماني .

ولقد حاول اولئك السلاطين ، اصلاح الاوضاع الفاسدة في الامبراطورية العثمانية بشتى الطرق ، الا انهم لم يحرزوا نجاحا كبيرا ، وزاد الطين بلة الحروب الكثيرة التي خاضتها الدولة في تلك الفترة ، خاصة مع روسيا القيصرية ، ومحاولات اسكات الثورات الداخلية في الامبراطورية ، سواء في منطقة اوروبا الشرقية ، او في البلاد الشامية ، وكان اكبر المشاكل في المشرق العربي تلك التي نجمت عن حركة الوهابيين في الجزيرة العربية ، وحملة محمد علي لاحتلال بلاد الشام . ولكن على الرغم من ذلك لم تتوقف ، عجلة الاصلاح ، ومحاولة الاخذ عن الغرب النظم والقوانين السائدة فيه ، وتحديث اجهزة الحكم والدولة في الامبراطورية العثمانية ، وكان احد الاهداف الرئيسية من وراء ذلك زيادة مدخول الدولة ، الامر الذي ادى الى رفع الضرائب وزيادتها ، وخاصة ، الاعشار ، بالاضافة الى اتباع سياسة ضرائب جديدة ، وصلت حدا لا يطاق مثل ، الجزية ، رسوم المواشي ، الجمارك ، رسوم فتح محلات تجارية (دبنفر ،) ، او بناء حمام عمومي ، ضريبة زواج ، عيدية ، رسوم ولادة ، قدوم غلمانية ،[٢٥] . وغيرها الكثير ، مما اساء الى الفلاحين عموما اكثر فاكثر .

عصر التنظيمات (١٨٣٩ م ــ ١٩١٤)

مع مطلع القرن التاسع عشر ، وصل التدهور العثماني حدا لا يطاق ، اطلق معه على الدولة العثمانية اسم ، الرجل المريض ، وقد ادى ذلك ايضا الى ازدياد تغلغل النفوذ الاستعماري في مجريات امور الامبراطورية ، الى الحد الذي بدت فيه اوضاعها اشبه ما تكون بالفوضى المنظمة ، التي تضرب اطنابها في جميع المقاطعات ، حيث الثورات الداخلية ، والتداخلات الخارجية ، والمآسي ، والفتن ، والانقلابات ، الخ . ولكن على هذه الخلفية وقع في العقد الرابع من القرن التاسع عشر (١٨٣١ م ــ ١٨٣٩ م) تحول هام بالنسبة لنظام الارض والزراعة في سوريا الكبرى (فلسطين والاردن ، لبنان وسوريا الحالية) ، بعد ان احتلها محمد علي ، اذ استطاعت ادارته ان تدخل تحسينات عديدة على الاوضاع السائدة آنذاك ، وقد حملت تلك الادارة على انهاء الاقطاع كنظام . وذلك بحل الجيوش العسكرية الاقطاعية في ولاية سوريا (١٨٣٣ م ــ ١٨٣٥ م) . وبتجريد السكان من السلاح بالقوة ، دون تمييز بين الاشراف والاعيان او عامة الشعب ، وادخال نظام التجنيد الاجباري العسكري[٢٦] . وشهدت الزراعة السورية ، في عهد تلك الادارة ، تنظيما متقدما ، اذا ما قورن بالانظمة العثمانية المتبعة في السابق ، حيث اعلنت المساواة بين جميع الطوائف والعناصر ، وحرر الفلاحون ، وتم استصلاح بعض الاراضي الزراعية[٢٧] . وبالرغم من فرض الضرائب الكثيرة ، والتجنيد الاجباري الذي افقد الزراعة العناصر العاملة الشابة وبالرغم من احتكار بعض المحصولات الزراعية ، وحيوانات النقل المستخدمة في نقل المؤن والعتاد للجيش المصري ، كانت لتلك الاجراءات ، في المقابل ، آثارها الحسنة في مجال تحسين الزراعة ، واستصلاح الاراضي ، خلال فترة الادارة المصرية[٢٨] .

وبعد انسحاب المصريين من سوريا ، بقيت آثار سياستهم نافذة المفعول ، بل اصبحت عاملا من عوامل الاصلاح الجديد في الدولة العثمانية ، وهو الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية . وكان السلطان محمود الثاني هو الذي افتتح عصر التنظيمات . وذلك باصداره ، خط كلخانة ، (التنظيمات) يوم ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ . (٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م) . باحتفال رسمي حضره السفراء والقناصل الاوروبيون ، اعلن فيه ، ... لقد علم الجميع انه لما كانت حصلت الرعاية التامة للاحكام الجليلة القرآنية ، والقوانين الشرعية ، منذ بداية ظهور دولتنا العلية ، وصلت قوة واستحكامات سلطنتنا السنية وجميع تبعتها الى اعلى مرتبة من الرفاه والمعمورية . ولكن بحسب ما وقع منذ مئة وخمسين سنة من عدم الانقياد للشرع الشريف ، والامتثال للقانون المنيف ، بدواعي الفوائل المتعاقبة والاسباب المتنوعة ، قد تبدلت تلك القوة الاولى والعمار ، بما هو عكس ذلك من الضعف والافتقار . ولما كان من الامور الواضحة عدم امكان ثبات الممالك التي لا تكون ادارتها تحت قوانين شرعية ... ولو ان ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الايرادات الوهمية . لكن اصول الالتزامات المضرة والمعتبرة من ضمن اسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في اي حال لم تزل